

# تداعيات جائحة كورونا على العمال المياومين

## تقرير حقوقي

حزيران - 2020

مقدمة:

في ظلّ الوباء العالمي الجديد كوفيد 19، وفي ظل الاجراءات الوقائية التي اتخذتها دول العالم للحد من تفشي الفيروس والسيطرة عليه ومنها لبنان، أُجبر الآلاف ومنهم اللاجئيين الفلسطينيين على ملازمة بيوتهم للحد من تفشي الفيروس. الأمر الذي أثر سلباً على كثيرين منهم.

لا يهدد فيروس كورونا صحة اللاجئين الفلسطينيين فحسب إنّما يتعدى كذلك على نواحي مختلفة من حياتهم، ومع انتشار الفيروس في لبنان ، اتخذت الدولة اللبنانية إجراءات مشددة للسيطرة عليه، ففرضت حالة التعبئة العامة وحظر تجوّل في المناطق اللبنانية ، هذه الإجراءات أفقدت فئة كبيرة من الناس مصدر رزقها، والمتضررون الأكبر هم العمّال المياومين.

ويقول السيد علي دكور من سكان تجمع المعشوق شرقي مدينة صور ، ل"شاهد" ، تأثرت كثيراً في ظل حالة الاقفال، فإنني الآن عاطل عن العمل حيث كنت أعمل "سائق فان " بالإيجار على خط صور بيروت ويوميتي لا تتعدى 15 ألف ليرة، وبالكاد أتمكن من شراء حاجياتي، فمدخولي محدود جداً ولا يمكنني أن أشتري الطعام لعائلي وأولادي إن لم أعمل يومياً، وأضاف أن "الجلوس في المنزل خطر علينا كالفيرس، فنحن نموت جوعاً إذا لم نستطع تأمين الطعام والشراب"، متسائلاً: "أين وكالة الأونروا التي تسمي نفسها غوث وتشغيل اللاجئين ؟ أين خطتها للطبقة الفقيرة كي تتمكن من البقاء على قيد الحياة؟؛

"الموت جوعاً"، بهذه العبارة لخص العامل الفلسطيني دكور وضعه الحالي ، أسوة بالآلاف من العمال الفلسطينيين الذين توقفوا عن العمل قسرياً جراء القيود المتخذة لمكافحة كورونا في بلد يشهد انهياراً اقتصادياً<sup>1</sup>.

## أولاً : معاناة عمّال لاجئي لبنان المياومين وسط كورونا

وفقاً لتقارير حقوقية دولية ومحلية وأخرى صادرة عن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) يعيش الفلسطينيون في لبنان في 12 مخيماً و 57 من التجمعات المنتشرة على مساحة لبنان الجغرافية، حيث تعاني هذه المخيمات والتجمعات من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة جداً، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة والاكتظاظ

<sup>1</sup> مقابلة مع اللاجئ علي دكور بتاريخ 20-4-2020

السكاني وضيق المساحة، إضافة إلى وجود أمراض مزمنة وحرمان اللاجئ الفلسطيني من حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

ولم تجرأي من الحكومات المتعاقبة على الأقل في العقدين الأخيرين أي تغييرات جوهرية تحسن من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أما خدمات وكالة الأونروا فقد تراجعت بشكل كبير، حيث اتخذت سلسلة قرارات تقليصية أصابت في الصميم الخدمات التي كانت تقدمها للاجئين الفلسطينيين (إعمار نهر البارد، الشؤون الاجتماعية، المنح الجامعية، الخدمات الصحية، التوظيف..). وفي العموم يعامل اللاجئ الفلسطيني في لبنان معاملة استثنائية لجهة الحرمان والتمييز والمنع.

الحالة الفلسطينية في المخيمات كانت تعاني قبل بداية الأزمة الداخلية اللبنانية في تشرين الأول/ نوفمبر 2019، جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها، وقد رفع منسوب معاناتها قرار وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان، الذي زاد من صعوبات العمل في وجه اللاجئين الفلسطينيين.

تسببت خطة وزارة العمل اللبنانية لمكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية، والتي طال تطبيقها العمال وأرباب العمل الفلسطينيين، بحراك عفوي احتجاجي عارم وشامل في وسط اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشعرون بالقهر والظلم نتيجة سياسات حكومية متراكمة على مدى 70 عاماً.

لم تأخذ خطة وزارة العمل بعين الاعتبار التعديلات التي طرأت على قانون العمل، وخصوصاً قانوني 128 و129؛ ولم تراعى مخرجات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، التي وافقت عليها الأحزاب والقوى اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك وهو الأهم أن الوجود الفلسطيني في لبنان لا يشكل عبئاً، وهو ليس عنصر منافسة، بل من الممكن الاستفادة من خبراته وإمكانياته لخدمة الاقتصاد اللبناني.

ومع بداية الأزمة اللبنانية تضاعفت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ إذ خسر عدد كبير من العمال الفلسطينيين وظائفهم وأعمالهم بسبب الأوضاع الاقتصادية التي بات يعاني منها لبنان.

وكأن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون لم تكفٍ لحصارهم، حتى جاء الفيروس بالضربة القاضية عليهم؛ وتفاقمت أوضاعهم بشكل درامتيكي وفق المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) فإن نسبة الفقر والعوز داخل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين تجاوزت 90% بعد أن فقد المئات وظائفهم.

وبسبب إجراءات التعبئة العامة في لبنان وقرار توقيف وسائل النقل الجماعية وتعليق نشاط عدد من المهن التجارية، فإن وضع عائلات أصحاب هذه المهن والنشاطات لا تسر حالياً، حيث يعاني أغلبهم أزمة مالية خانقة مع حلول شهر رمضان.

ومنذ منتصف آذار/مارس، اتخذت الحكومة اللبنانية سلسلة إجراءات بدءاً من مطالبة السكان بالبقاء في منازلهم وإغلاق كافة المنافذ البحرية والجوية والبرية، إلى فرض حظر تجول تام ليلاً.

لكن لتلك الإجراءات تداعيات كبيرة على العمال المياومين والعاملين في المهن الحرة، الذين يعانون أساساً جراء الانهيار الاقتصادي، وبينهم الكثير من العمال لفلسطينيين الذين يعتاشون وعائلاتهم من مبلغ يومي محدود.

2ii  
هنالك أكثر من 470,000 لاجئ مسجلون لدى الأونروا في لبنان ، يعيشون واقع مرير في مخيمات مكتظة ومساكن لا تصلح للعيش الآدمي، وارتفاع نسب البطالة والفقر وغياب سبل الوصول إلى العدالة.

الفلسطينيون في لبنان لا يتمتعون بالعديد من الحقوق الهامة؛ فعلى سبيل المثال، فهم غير قادرين على العمل في 39 مهنة ولا يستطيعون التملك (العقاري). وذلك لأنهم ليسوا مواطنين رسميين لدولة أخرى، فإن لاجئي فلسطين غير قادرين على الحصول على نفس الحقوق التي يحصل عليها الأجانب الذين يعيشون ويعملون في لبنان.

وأجبر النزاع في سوريا العديدين من لاجئي فلسطين من سوريا على الفرار إلى لبنان بحثاً عن السلامة. فإن حوالي 29,000 شخص منهم يحصلون على مساعدة الأونروا في البلاد، والتي تشمل المعونة النقدية والتعليم والرعاية الصحية والحماية.

عمل الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في عدد لا يحصى من المهن منها أعمال البناء وقيادة السيارات والخضار والتكليف والتبريد ، وبيع الأسماك والخياطة والحلاقة وفي صناعة وبيع المفروشات وصيد الأسماك، إضافة إلى عدد من المهن الأخرى كأعمال التجاره والأعمال الإدارية.

تقدّر القوى العاملة الفلسطينية في لبنان بنحو 90 ألف عامل فلسطيني، وتقدّر نسبة البطالة بنحو 56%، ويعمل 41% من القوى العاملة فعلياً بالأعمال الحرة (معظمها في المخيمات أو التجمعات الفلسطينية)، و37.8% أجراء، ويقدر عدد العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

<sup>2</sup> <https://www.unrwa.org/>

بنحو ثلاثة آلاف موظف وعامل ؛ فالحديث هنا عن قوى عاملة نشطة تتجاوز عملياً 10-20 ألف عامل فلسطيني في الهيئات والمؤسسات والشركات في لبنان التي تحتضن ما بين 200-275 ألف عامل (باستثناء العمال الفلسطينيين والسوريين) وفق الإحصائيات الرسمية، من بينهم نحو 155 ألف عاملة منزل.<sup>3</sup>

لا يزال القطاع الخاص يمثل أكبر موظف لفلسطيني لبنان في جميع المناطق ما يجعله مصدر الرزق الأول لهم. ويوفر فرص عمل لـ 0.77% من العاملين، تليه الأونروا التي توظف 6.4% ويتراوح عدد الموظفين المحليين لدى الوكالة من حوالي 3,000 موظف وموظفة في إقليم العمليات في لبنان ثم بعدها العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية ( NGO ) التي تؤمن فرص عمل لـ 8.3%، في حين توفر الأحزاب السياسييه العمل لـ 2.8% وتتفاوت هذه الأرقام حسب الجنس.

## ثانياً: الحق في العمل

يعتبر الحق في العمل أول الحقوق التي يقرها "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ فبعد الجزء الثاني الذي يتناول تحديد الإطار العام لالتزامات الدول الأطراف في العهد، يبدأ الجزء الثالث من العهد، والذي يتناول حقوق محددة، بالحق في العمل (المادة 6)<sup>4</sup>.

### 1- العمل باعتباره من حقوق الإنسان

تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الحق في العمل يشمل "ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية"؛ وهكذا فهي تحدد لنا العنصر الأساسي في هذا الحق من حقوق الإنسان، ألا وهو إتاحة الفرصة لكسب

<sup>3</sup> <https://www.alzaytouna.net/2019/08/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-115-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7/#.Xq-zJp4zaM8>

<sup>4</sup> الحق في العمل وحقوق العمال- دائرة ص 190

الرزق.

تنص المادة 11 من العهد على الحق في مستوى معيشي كاف، دون قيد أو شرط؛ أي دون اعتماد على العمل. وهكذا فإن العمل، بصفته من معايير حقوق الإنسان، ينبغي اعتباره وسيلة لتحقيق المستوى المعيشي الكافي، لأن ذلك يكفله حق آخر من حقوق الإنسان، بل وسيلة لكسب مثل هذا المستوى المعيشي.

## 2- الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالحق في العمل

تكفل المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل شخص "حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة".  
وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المادة 6 (1)، على "الحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل".  
كما تنص المادة 6 (2) على أن تتضمن "الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين".

وتنص المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 122 لسنة 1964 بشأن سياسة العمالة؛ على واجب الدول الأطراف على العمل على "توفير فرص عمل لجميع المحتاجين للعمل والباحثين عنه".

## ثالثاً : الآثار المترتبة على حياة المياومين في ظل حالة التعبئة العامة

تتعرض الفئات الأضعف لمخاطر مضاعفة تمس القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان كي يبقى على قيد الحياة وأهمها الغذاء والمأوى.

تأتي فئة اللاجئين ضمن أكثر الفئات المعرضة لتلك المخاطر. وتعاني الآلاف من أسر اللاجئين مصاعب في توفير احتياجاتهم الغذائية والعلاجية، ويتوقع مع استمرار الأزمة انعدام القدرة على تأمين متطلبات الحياة تزامناً مع تدهور الواقع الاقتصادي داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان الذي يعيش ظرفاً استثنائياً في ظل ما يُعانيه

اللاجئون من ضغوط متراكمة وحرمان في الكثير من جوانب الحياة، وما يتأثر به الشعب اللبناني يتأثر به اللاجئ الفلسطيني بشكل مضاعف.

إزاء هذه المستجدات تقف المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) على تطورات الأزمة الاقتصادية وغلاء السلع التي أرهقت كاهل اللاجئين وأثرت على الحياة العامة.

## 1- أزمة الدولار في لبنان؟

يعيش لبنان أزمة اقتصادية متصاعدة منذ فترة أدت مؤخراً إلى ارتفاع في سعر صرف الليرة في السوق السوداء.

تتعامل الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية بعملة الدولار الأمريكي، ومع قلته في الأسواق أدى لارتفاع صرفه مقابل الليرة اللبنانية، إضافةً لزيادة نسبة الضرائب على البضائع، ما دفع المؤسسات التجارية إلى شراء السلع بالدولار، أو الشراء بالعملة اللبنانية مع دفع زيادة الفروقات وفق سعر صرف الدولار الذي وصل بالسوق السوداء مقابل الليرة ما يزيد عن 4000 في بعض الأحيان.

## 2 - ارتفاع أسعار السلع الغذائية أرهقت اللاجئين

ارتفعت أسعار السلع الأساسية الإستهلاكية من مواد غذائية ودواء واحتياجات بسبب شرائها بالدولار التي لا يستطيع المستهلك التخلي عنها وتعتبر من مقومات عيشه.

هذه الأزمة القديمة الجديدة التي تفاقمت ألفت بثقلها على كاهل المستهلك اللبناني والفلسطيني مباشرة

## رابعاً : ظاهرة التكافل الاجتماعي ودور المنظمات الأممية والحقوقية حيال هذه الأزمة

فيما أصبحت المعاناة أكثر صعوبة عند اللاجئين، فهم يفتقدون الحماية في الوضع الطبيعي، والآن بات عليهم أن يواجهوا أزمة كورونا وحدهم، وفي بعض الاحيان يعتمد اللاجئون على المبادرات التطوعية الخيرية لمواجهة الأزمة .

كشفت تداعيات أزمة "كورونا" عن ظاهرة "التكافل الاجتماعي" في المخيمات ، عشرات المبادرات الجماعية والفردية انطلقت في مختلف الاحياء والاتجاهات لتسد رمق الفقراء والعائلات ، والذين تقطعت بهم سبل العمل مع اقبال المؤسسات والمحال التجارية التزاماً بـ "التعبئة العامة" و"حال الطوارئ الصحية" لمنع تفشي "الفيروس".

غير ان نمطاً جديداً في "التكافل الاجتماعي" بدأ يأخذ أصداء ايجابية ، ويتمثل بقيام أشخاص ميسورين وغير معروفين، بتسديد نفقات الفقراء المتراكمة على "دفاتر الديون" في الدكاكين والمحلات التجارية ، حيث يتفاجأ اصحابها عند شراء احتياجاتهم، بأن "فاعل خير" سدد ما يتوجب عليهم وبات "رقم الدين" صفراً، وسط فرحة لا توصف.

وفيما ترددت أصداء المبادرة اوساط اللاجئين ولاقت إستحساناً، تمنى ابناؤها تعميمها على باقي المخيمات، وتوسيع نطاقها لتشمل ايضاً "ايجار المنازل والمحال، واشتراك مولد الكهرباء والادوية لاصحاب الامراض المزمنة وغيرها من ضروريات الحياة .

## أولاً : نماذج من المبادرات التكافلية المنتشرة في المخيمات الفلسطينية في لبنان

1. مبادرة «الناس لبعض» العائلات المتعقفة في تجمع المعشوق
2. حملة «من الموجود جود» تُوزَع للعائلات الفقيرة في مخيم الرشيدية
3. مبادرة «معكم» للعائلات في مخيم البداوي
4. مبادرة «ويطعمون الطعام4» في «برج الشمالي»
5. «حملة صحن الخير» في مخيم عين الحلوة
6. حملة «نهر الخير» في مخيم نهر البارد
7. مبادرة «يد الخير» في تجمع كفربدا والواسطة

8. مبادرة «شباب الخير» في مخيم برج البراجنة

9. «مبادرة شباب فلسطين» في مخيمات وتجمعات لبنان بالتعاون مع المبادرات الشبابية.

10. مبادرة «خيرك بيرجعلك» في منطقة البقاع الأوسط

ومع أهمية تلك المبادرات لكنها لا تكفي لسد الإحتياجات الأساسية ، بدأت ترتفع أصوات الغضب، تحذر من انفجار اجتماعي قريب، اذا ما استمر الحال على ما هو عليه من الغلاء .

ووسط تساؤلات عن مصير اللاجئين الفلسطينيين إذا استمرت أزمة وباء كورونا، ولمن يترك هؤلاء اللاجئين، أليسوا هم مسؤولية الأمم المتحدة بشكل عام ووكالة الأونروا بشكل خاص؟ إلا أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" المفترض أنها المسؤولة عن تأمين احتياجاتهم ومساعدتهم، بعيدة كل البعد عن الاطلاع على أحوالهم. وعلى وكالة الأونروا اتخاذ ما يلزم من خطوات جادة تلي حاجات اللاجئين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية ووضع برنامج إغاثة عاجل .

آلاف العائلات الفلسطينية في لبنان لم تعد قادرة على تأمين الغذاء وعن سداد إيجارات منازلها ومهددة بالطرد وغيرها من القضايا الحياتية الملحة بشكل غير مسبوق وإلى الآن ما زال اللاجئين الفلسطينيون ينتظروا من يخفف من معاناتهم .

## ثانياً : دور المنظمات الحقوقية المحلية والدولية :

1. تلعب المنظمات الحقوقية دوراً رائداً وبارزاً في الدفاع عن حقوق الإنسان. وهي تشكل السلطة الخامسة.
2. تقوم المنظمات الحقوقية بأدوار متعددة من الضغط والمناصرة، الأمر الذي يمكن أن يشكل حالة وعي جماعي ويجعل المجتمع شريك في عملية الدفاع عن حقوق الإنسان.
3. لم يسجل أن قامت المنظمات الحقوقية المحلية بإصدار مواقف حيال الأزمة الراهنة (بيانات، لقاءات، مذكرات).

4. يمكن تشكيل لوبي ضاغط من المنظمات الحقوقية سواء المحلية أم الدولية والتواصل مع الحكومة اللبنانية لمعالجة هذه الأزمة بما يحفظ حقوق اللاجئين في هذه الأزمة .

## خامساً : توصيات

إننا في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) وإزاء هذه الاوضاع ندعو الى ما يلي :

1. نحذر من انفجار اجتماعي وشيك، إذا ما استمر الحال على ما هو عليه من الأوضاع والغلاء، وسط تحذيرات من حدوث كارثة إنسانية واجتماعية كبيرة .
2. تقديم دعم مباشر ودائم للعمال المتضررون عامةً والمياومين خاصةً
3. ندعو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا للتحرك العاجل من أجل وضع خطة إغاثية تخفف عن اللاجئين في هذه الأزمة.
4. اتخاذ ما يلزم من خطوات جادة تلي حاجات اللاجئين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية ووضع برنامج إغاثية لمدة ستة شهور كمرحلة أولى.
5. تفعيل دور التكافل الاجتماعي، وإنشاء هيئة تنسيقية تشرف على المبادرات في المخيمات لتحديد حاجيات المجتمع الفلسطيني ومتطلباته في المرحلة الراهنة والمستقبلية.
6. زيادة الدعم المالي للمشاريع الإنتاجية الفلسطينية، والتشجيع على منح قروض ميسرة من قبل الجمعيات والمؤسسات للاجئ الفلسطيني، لما في ذلك دور في دعم صموده وتحسين وضعه الاقتصادي.
7. وضع دراسات وإحصائيات تُعنى بالوضع الفلسطيني في لبنان وتقديمها للجهات والمؤسسات العربية والإسلامية والدولية لتوجيه وتفعيل المساعدات الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
8. الدفع باتجاه قيام عمل من الجهات والمؤسسات المسؤولة عن الوضع الفلسطيني في لبنان بمضاعفة أنشطتها في المرحلة الراهنة: كالأونروا، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات والأحزاب السياسية الفلسطينية.

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)

بيروت في 4-6-2020

---